

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
 الدورة العادية (13) عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
 2 و3 محرم 1422 - الموافق 27 و28 مارس / اذار 2001 م

فهرس

رقم الصفحة	رقم القرار	الوثيقة
		القرارات
		<u>أولاً : المحور السياسي :</u>
1	201	دعم إنتفاضة الشعب الفلسطيني و صموده
4	202	إحياء المقاطعة العربية لاسرائيل
5	203	تقرير لجنة المتابعة و التحرك
6	204	تشكيل لجنة لدراسة الافكار التي طرحها الاخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم
6	205	دعم الجمهورية اللبنانية
8	206	دعم جمهورية الصومال
9	207	دعم جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية
11	208	احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى و طناب الصغرى و أبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة في الخليج العربي رفع العقوبات المفروضة على السودان تطورات قضية لوكيربي التعاون العربي الافريقي
14	209	
16	210	
19	211	
		<u>ثانياً : المحور الإقتصادي :</u>
		العمل الإقتصادي العربي المشترك
20	212	عقد مؤتمر اقتصادي عربي في القاهرة, في نوفمبر / تشرين
25	213	الثاني 2001
		التعاون العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات
26	214	الإعداد لقمة الأرض الثانية (ريو+10) و إعلان اب ظبي
29	215	حول مستقبل العمل البيئي العربي

		<u>ثالثا : المحور الإجتماعي :</u>
		الإطار العربي لحقوق الطفل
30	216	
		<u>رابعا : العمل العربي المشترك :</u>
		تعيين الامين العام لجامعة الدول العربية
31	217	تطوير جامعة الدول العربية و تفعيل دورها
32	218	توجيه الشكر و التقدير لمعالي الدكتور/ أحمد عصمت عبد
34	219	المجيد
34	220	موعد و مكان إنعقاد الدورة العادية (14) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
		البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
36		اعلان عمان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
54		بيان صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تأييد
58		إعادة إنتخاب السيد كوفي أنان أمينا عاما للأمم المتحدة لولاية ثانية
59		خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين
63		أسماء رؤساء وفود الدول العربية الى المؤتمر مرتبة حسب الحروف الهجائية للدول الاعضاء

دعم انتفاضة
الشعب الفلسطيني
وصموده

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

إذ يؤكد تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة ودعمه المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق،

ونظرا للأوضاع الخطيرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي وتقطيع الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من خلال نشر قواته العسكرية ودباباته حول المدن والقرى الفلسطينية والحصار الخانق الذي تسبب في خسائر فادحة للاقتصاد الفلسطيني وعرقله السلطة الفلسطينية من أداء مهامها، واستجابة لتوصيات لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي غير العادي بالقاهرة في أكتوبر 2000،

يقرر

التأكيد على مواصلة توظيف الطاقات العربية في خدمة قضايا الأمة العربية ووضع كافة إمكانياتها لتحرير الأرض العربية المحتلة، ودعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل استرداد أرضه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها.

التأكيد على ضرورة الاستمرار في توفير وسائل الدعم المالي والسياسي لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة. مواصلة التحرك العربي في مجلس الأمن والجمعية العامة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة لإرسال قوات حماية دولية إلى المناطق الفلسطينية إذا ما تعذر إصدار القرار من مجلس الأمن بهذا الشأن. وحث لجنة تقصي الحقائق الدولية على الاضطلاع بمسؤوليتها والإسراع في إنجاز عملها لتقديم تقريرها انسجاما مع قرار مجلس الأمن رقم 1322.

تكليف لجنة من الخبراء القانونيين العرب للبدء في توثيق

جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وجمع الأدلة والتحري حولها، تمهيداً للتحرك نحو إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحريك الرأي العام الدولي عن طريق منظمات المجتمع المدني العالمية.

التحرك مع الحكومة السويسرية والدول الأوروبية لضمان استئناف عقد مؤتمر اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لحمل إسرائيل على الالتزام باحترام بنود هذه الاتفاقية ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية لها وللقانون الدولي الإنساني.

الموافقة على توسيع أهداف الدعم الذي يقدمه صندوق الانتفاضة والأقصى وإيجاد آليات جديدة ومرنة ومبسطة تؤمن وصول الأموال التي خصصتها القمة العربية الطارئة بما يتناسب مع حالة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني الأمر الذي يساعد على مواجهة الاحتياجات العاجلة لدعم الميزانية الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية لتمكينها من سداد رواتب أجور العاملين بها واستمرار تقديم المساعدات الطبية والاجتماعية العاجلة وتقديم الدعم المالي للعمال الذين فقدوا أعمالهم وتمويل مشروعات خلق فرص عمل.

الترحيب بقرار المجلس الأعلى لصندوق الأقصى وانتفاضة القدس للاستجابة العاجلة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف مبلغ 15 مليون دولار من القرض الحسن الذي أعتمده بقيمة 60 مليون دولار تدفع على أربعة أشهر بناء على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية. وبالنظر للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بعد مرور قرابة ستة أشهر على الاعتداءات الإسرائيلية والحصار الخانق للمدن والقرى الفلسطينية، يكلفون المجلس الأعلى الاستجابة لطلب السلطة الوطنية الفلسطينية صرف مبلغ إضافي مقداره (180 مليون دولار) لدعم ميزانية السلطة للأشهر الستة القادمة.

الترحيب بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو من مبيعاتها النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية الأخرى، ولمساعدة عوائل شهداء الانتفاضة، باعتبار ذلك مطلب قومي عربي يدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة، ويكلفون المندوبين الدائمين للدول العربية في نيويورك متابعة وتسهيل طلب جمهورية العراق لدى مجلس الأمن في هذا الشأن.

الطلب من الدول العربية التي لم تعلن بعد عن مساهمتها

المالية إلى المساهمة الفورية في صندوق الانتفاضة والأقصى ومناشدة الدول التي أعلنت عن مساهمتها تحويل تلك المساهمات في أسرع وقت ممكن.

التأكيد على قراره الخاص بدعم الاقتصاد الفلسطيني وتمكينه من الصمود وإعفاء المنتجات ذات المنشأ الفلسطيني من الرسوم والجمارك عند دخولها الدول العربية، وتكليف الأجهزة المعنية بالإسراع في تنفيذ هذا القرار.

حث المنظمات والهيئات الشعبية العربية على مواصلة دعم جهود الشعب الفلسطيني، وضرورة تنسيق التعاون بين هذه الهيئات والمنظمات والجهات المعنية في السلطة الوطنية لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها، وتنظيم صرفها تحاشياً للازدواجية ولضمان عدالة توزيعها.

تكليف لجنة المتابعة والتحرك ووزراء العمل العرب والجهات المعنية في الدول الأعضاء، بحث أوضاع العمال الفلسطينيين وتأمين حلول عاجلة لمشاكلهم وتكليف الأمانة العامة ودولة فلسطين متابعة ذلك.

(ق.ق 201/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

بعد إطلاعه:

على تقرير الأمين العام بشأن إحياء المقاطعة العربية ضد إسرائيل،
وعلى قرار مجلس الجامعة رقم 6052 تاريخ 2001/3/12،

يقرر

العمل على تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل ومقاومة التغلغل
الإسرائيلي في الوطن العربي من خلال:
البدء بإعادة تفعيل نشاط مكاتب الاتصال المختصة في
الدول العربية للغرض أعلاه.

انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها
المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل.

البدء بإعادة تفعيل دور اللجان الاقتصادية المشتركة
المتواجدة في الخارج، وتنشيط دورها في كشف عمليات إعادة تصدير
البضائع الإسرائيلية إلى الدول العربية من خلال التأكد من صحة البيانات
الواردة في شهادات المنشأ.

تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وبتكليف المكتب الرئيسي
لمقاطعة إسرائيل بالدعوة لعقد اجتماع عاجل
لضباط الاتصال لتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل.

(ق.ق. 202/د.ع 13 - 2001/3/28)

بعد إطلاعه:

على تقرير لجنة المتابعة والتحرك، والعرض الذي
قدمه الأمين العام حول أنشطة وأعمال اللجنة وتوصياتها،
وبعد أن تدارس التوصيات الصادرة عن اللجنة،

يقرر

الموافقة على توصيات لجنة المتابعة والتحرك بشأن دعم
الشعب الفلسطيني، وتفعيل التحرك السياسي والإعلامي على
الساحتين الإقليمية والدولية وتوجيه الشكر لرئيس وأعضاء اللجنة
والأمين العام على ما بذلوه من جهود مقدره لمتابعة تنفيذ نتائج قمة
القاهرة (2000) ومقرراتها.

التأكيد على أهمية لجنة المتابعة والتحرك كآلية عمل ضرورية،
تتولى متابعة تنفيذ قرارات القمة وما يستجد بشأنها من تطورات
على الساحة الدولية، ويعهد لرئاسة القمة الحالية إجراء المشاورات
مع القادة العرب والأمين العام لتشكيلها. وتعقد اللجنة اجتماعاتها كل
شهرين على المستوى الوزاري، وشهرياً على مستوى المندوبين
الدائمين أو الممثلين الشخصيين للوزراء في مقر الأمانة العامة أو
في إحدى الدول الأعضاء التي تطلب استضافتها.
ترفع اللجنة تقريراً حول أنشطتها وتوصياتها إلى رئاسة القمة
تمهيداً لعرضه على القمة العربية القادمة.

(ق.ق 203/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

بعد أن استمع إلى الأفكار التي طرحها الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم بشأن الوضع العربي العام في الجلسة المغلقة لمجلس الجامعة،

يقرر

تشكيل لجنة مؤلفة من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية مصر العربية والأمين العام للجامعة لدراسة الأفكار التي طرحها الأخ العقيد/ معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم في الجلسة المغلقة بشأن الوضع العربي العام توطئة لعرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته القادمة أو في قمة غير عادية.

(ق.ق. 204/ د.ع 13 - 2001/3/28)

تشكيل لجنة
لدراسة الأفكار
التي طرحها الأخ
العقيد معمر
القذافي قائد ثورة
الفاتح العظيم

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

إذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية وخاصة العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة وقرارات مجلس جامعة الدول العربية حول التضامن مع لبنان، ولاسيما القرار رقم 5942 الصادر عن الدورة (113) المنعقدة في بيروت بتاريخ 2000/3/11 والقرار رقم 6005 الصادر عن الدورة (114) بتاريخ 2000/9/4 والقرار رقم 6060 الصادر عن الدورة (115) بتاريخ 2001/3/12،

وإذ يوجه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية التي قدمت العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية،

يقرر

توجيه التحية إلى الجمهورية اللبنانية لاستعادة سيادتها على أراضيها المحررة في جنوب لبنان والبقاع الغربي واندحار قوات الاحتلال الإسرائيلي عنها بفضل صمود الشعب اللبناني وبمسالة مقاومته الوطنية ودعم أشقائه العرب.

دعم الجمهورية
اللبنانية

دعم لبنان في استكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 425 لعام 1978، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية وتأييد حقه ومقاومته في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة وكذلك دعم مطالبته بإزالة عشرات آلاف الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والذي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وإزالتها، ودعم حق لبنان في مياهه بوجه الأطماع الإسرائيلية وفقاً للقانون الدولي. إدانة إسرائيل بشده لاستمرارها في احتلال مواقع ضمن الأراضي اللبنانية ولاستمرارها في اعتقال مواطنين لبنانيين ولعدم تسليمها خرائط لمواقع الألغام التي زرعتها الاحتلال الإسرائيلي ولانتهاكاتها المستمرة على السيادة اللبنانية جوا وبراً وبحراً. شجب التهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى لبنان وسوريا واعتبار أي اعتداء عليهما عدواناً على الأمة العربية. التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم يزعزع الأمن والاستقرار، ويعيق تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. الطلب من الدول الأعضاء ترجمة قراراتها بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعمارها من خلال الوفاء بالتزاماتها المقررة له في مؤتمرات القمة ودعوتها إلى تفعيل صندوق دعم لبنان لمساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة الإعمار والتنمية ولاسيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي وتأييد دعوة لبنان للدول الأعضاء في الجامعة إلى تبني وتمويل المشاريع العينية والتنموية في الجنوب والبقاع الغربي. الإشادة بتبني دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع إزالة الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي في لبنان بالتعاون والتنسيق مع حكومة لبنان والأمم المتحدة.

(ق.ق. 205/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

إذ يؤكد على ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية في إطار الحوار والوفاق الوطني، والحرص الكامل على سيادة الصومال، وسلامته الإقليمية ووحدته الترابية، واحترام المصالح الحيوية لجميع أبناء الشعب الصومالي،
وإذ يرحب بجهود الحكومة الصومالية الانتقالية الرامية إلى تحقيق الوحدة والمصالحة الشاملة، وترسيخ الأمن والاستقرار وإعادة إعمار وبناء الصومال الحديث،
وإذ يشدد على أن التحديات الهائلة التي يواجهها الصومال في مجال إعادة الإعمار والبناء تتطلب تقديم المساعدات العاجلة من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي،

يقرر

دعوة كافة الفصائل والفاعليات، وجميع قطاعات الشعب الصومالي إلى العمل بكل جد وإخلاص، وتعاون إيجابي مع الرئيس الصومالي المنتخب وحكومته الانتقالية من أجل ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الأراضي الصومالية والنهوض بمهام إعادة إعمار وبناء البلاد.
تقديم الدعم المالي والمادي إلى الحكومة الصومالية وتمكينها من تنفيذ برنامجها العاجل المتعلق باستعادة الأمن والاستقرار عبر إعادة دمج وتوطين الميليشيات واستعادة مؤسسات الدولة بكلفة إجمالية قدرها أربعمائة وخمسون مليون دولار أمريكي.
دعوة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده، وتقديم المساعدات الفورية الكفيلة بتمكين الصومال من القيام بإعادة البناء والإعمار.

(ق.ق. 206/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

إذ يرحب باتفاق المصالحة والوحدة الوطنية الذي تم توقيعه بين الأطراف القمرية في 2001/2/17،
وإذ يدعو المجتمع الدولي إلى رفع العقوبات المفروضة على جزيرة هنزوان نظرا للمستجدات الإيجابية التي طرأت على الساحة القمرية والمتمثل في توقيع اتفاق الوحدة والمصالحة،
وإذ يشيد، بالاقتراح المقدم من دولة قطر بشأن إنشاء صندوق في إطار الأمانة العامة لدعم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي، وبإعلان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر التبرع بمبلغ مليوني دولار، وبإعلان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تبرعها بمبلغ مليون دولار لهذا الصندوق،
وإذ يناشد المجتمع الدولي تقديم العون الاقتصادي إلى جمهورية القمر لتمكينها من إحداث تنمية متوازنة بين جزرها،

يقرر

تأكيد حرصه الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية.
الترحيب باتفاق المصالحة والوحدة الذي تم بين الأطراف القمرية كافة والذي تم توقيعه في 2001/2/7م لوضعه موضع التنفيذ.

تقديم معونات مالية أو فنية عاجلة لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية عن طريق الاتصالات الثنائية لتغطية المتطلبات المالية اللازمة للمرحلة الانتقالية ولتمكين الحكومة القمرية من تشغيل مؤسسات الدولة وخدماتها، وخاصة إعادة فتح المدارس وتشغيل المستشفيات في جميع الجزر.

إنشاء صندوق في إطار الأمانة العامة لدعم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بمبلغ قدره عشرة ملايين دولار أمريكي تساهم الدول الأعضاء فيه.

دعوة المؤسسات والمصارف العربية إلى إنشاء فروع لها في جمهورية القمر من أجل تنشيط التبادل التجاري والاستثماري بين جمهورية القمر والدول الأعضاء.

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع آلية لتمكين جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية من الاستفادة من أنشطة المؤسسات المالية العربية والشركات العربية المشتركة والانضمام

لهذه المؤسسات.
دعوة المجتمع الدولي والصناديق، والمؤسسات المالية الدولية للمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة المزمع عقده خلال الفترة القادمة، وتقديم العون الاقتصادي لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.
دعم الثقافة العربية الإسلامية في جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية من خلال ما يلي:
تقديم مشروعات لبناء المدارس بمستوياتها المختلفة.
تقديم المساعدة في المناهج التعليمية ومن بينها طباعة الكتب المدرسية.
تقديم المنح الدراسية للمستويات التعليمية الثانوية والجامعية.

(ق.ق 207/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

انطلاقاً من التأكيد على القرارات العربية والإسلامية بشأن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي،
ولعدم استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات الصادقة والجادة الصادرة عن مؤتمر القمة العربي، ومجلس الجامعة، ودول إعلان دمشق، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى حل النزاع حلاً سلمياً،
ولاستمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفرض الأمر الواقع بالقوة وإجراء تغييرات ديمغرافية فيها،
ولخطورة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة،
ولقيام إيران بمناورات عسكرية تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، ومياها الإقليمية،

احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي

وحيث إن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة،

يقرر

التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة.

وإدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى ومياها الإقليمية، ومطالبة إيران بالكف عن إجراء مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة ولا تساعد على بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

دعوة الحكومة الإيرانية مجددا إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أية منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبها السكانية والديمغرافية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبارها أعمالا مخالفة لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وإتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

الإعراب عن أسفه البالغ لرفض إيران التعامل مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمكلفة بوضع آلية لبدء مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث.

الإعراب عن الأمل في أن تعيد جمهورية إيران الإسلامية النظر في موقفها الرفض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة

الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.
مطالبة إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية وفي الحوار وإزالة التوتر إلى خطوات عملية وملموسة، قولاً وعملاً، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق، والمجموعات الدولية، والدول الصديقة، والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، بالطرق السلمية وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث للتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقاً من أن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة.
إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.
تكليف لجنة المتابعة والتحريك بإبلاغ إيران قلق الدول العربية البالغ من عدم تجاوب إيران لإيجاد حل سلمي لقضية الجزر العربية الثلاث المحتلة الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ويؤثر على مستقبل العلاقات بين الدول العربية وإيران.
اعتبار هذا الموضوع بنداً دائماً دائماً على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
تكليف الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق. 208/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

إذ يلاحظ إكمال حكومة جمهورية السودان إجراءات الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية للقضاء على الإرهاب كافة فضلا عن الاتفاقيات والبرامج الإقليمية الهادفة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومشاركتها الفاعلة في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، وإصدار تشريعات واتخاذ إجراءات قطرية لمكافحة الجرائم الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها،
وإذ ينظر بالتقدير لنجاح جهود حكومة جمهورية السودان في تطبيع علاقاتها مع جيرانها وعلى الصعيدين العربي والأفريقي، والانخراط في علاقات تعاون مثمر معها والدخول في حوار بناء مع دول الاتحاد الأوروبي،

وإذ يلاحظ التأييد الواسع لطلب حكومة جمهورية السودان رفع العقوبات، من خلال موقف حكومة جمهورية مصر العربية، وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمجموعات العربية والأفريقية والإسلامية، وحركة عدم الانحياز، وأربعة عشر عضوا من أعضاء مجلس الأمن،
وإذ يقدر وفاء حكومة جمهورية السودان بكامل التزاماتها تجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي التي تم بموجبها فرض عقوبات على جمهورية السودان،

وإذ يعرب عن قلقه لفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية أحادية تعيق جهود التنمية وخاصة الاستثمار في النفط، وتنعكس سلبا على جهود تحقيق السلام والاستقرار في السودان،

يقرر

تأييد طلب حكومة السودان رفع العقوبات التي فرضت بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

دعم المبادرة المصرية الليبية المشتركة بمساعدة السودان على تسوية مشكلة الجنوب، وتحقيق الوفاق الوطني.

تقديم كل الدعم والمساندة المطلوبين حتى يتحقق رفع العقوبات عن السودان، والدعوة إلى تنسيق الجهود مع مختلف المجموعات الجغرافية للأمم المتحدة لدعم هذا المطلب العادل.

التعبير عن رفضه للعقوبات الأمريكية الأحادية على السودان والشركات المتعاونة معه في استثمار ثرواته الوطنية والدعوة إلى

انتهاج أسلوب الحوار السياسي البناء الذي يتأسس على احترام الشرعية الدولية وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. التحرك مع أعضاء مجلس الأمن الدولي لرفع العقوبات عن جمهورية السودان بعد أن أوفت بالتزاماتها تجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. تكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة، والتنسيق مع كل الجهات والمجموعات ذات الصلة لمتابعة وتنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق. 209/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

إذ يشير إلى البيانات الصادرة عن مؤتمرات دول حركة عدم الانحياز،
وإذ يشير إلى القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في مدينة سرت يومي 1-2/3/2001،
وإذ يقدر للجماهيرية العربية الليبية مرونة موقفها، وما قدمته من مبادرات إيجابية في سبيل التوصل إلى حل سلمي للنزاع،
وإذ يثمن قيام الجماهيرية العربية الليبية بتشجيع مواطنيها المشتبه فيهما على المثل أمام القضاء الاسكتلندي في هولندا، ويشيد باستجابة المواطنين المعنيين لذلك فعلاً،
وإذ يشكر اللجنة السباعية لجامعة الدول العربية وللجنة الخماسية لمنظمة الوحدة الأفريقية جهودهما في البحث عن حل عادل للنزاع،
وإذ يأخذ علماً بإيفاد خبير قانوني ممثلاً عن جامعة الدول العربية ضمن فريق المراقبين الدوليين الذين يتابعون سير محاكمة المواطنين الليبيين المشتبه فيهما أمام المحكمة الاسكتلندية،
وإذ يذكر مجدداً بفداحة الأضرار الشاملة التي لحقت بالجماهيرية العربية الليبية جراء العقوبات التي فرضت عليها لمدة تزيد على سبع سنوات، وما سببته من آثار سلبية على اقتصاديات

تطورات قضية
لوكيربي

الدول المجاورة،

وإذ يؤكد أن الجماهيرية العربية الليبية قد أوفت بكامل متطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام: 731 (1992)، 748 (1992)، 883 (1993) و1192 (1998)،

وإذ يذكر بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الجماهيرية العربية الليبية والمملكة المتحدة، معتبراً هذا التطور الايجابي دليلاً عملياً على أن الحوار والتفاهم هما السبيل الأمثل لحل المشاكل،
وإذ يشير إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه ببروكسل بتاريخ 13/9/1999 الذي رفع بموجبه إجراءات الحظر المفروض على ليبيا باستثناء الحظر الخاص بالسلاح، وبيان وزارة الخارجية والكونولت في 4/11/1999 الذي أعربت فيه عن أمتنان الحكومة البريطانية للترتيبات التي قامت بها السلطات القضائية الليبية أثناء زيارة فريق الشرطة الاسكتلندية لإجراء تحريات تتعلق بقضية لو كيربي،

وإذ يجدد أسفه الشديد لعدم إصدار مجلس الأمن حتى الآن قراراً برفع العقوبات بصفة كاملة ونهائية عن الجماهيرية العربية الليبية رغم تلقيه التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة متضمناً إيفاءها في صورة شاملة بمتطلبات جميع قرارات مجلس الأمن المشار إليها،

وإذ يأخذ علماً بصدور حكم المحكمة الاسكتلندية في القضية ورأي خبراء القانون الدولي حوله بمن فيهم الخبير الاسكتلندي "روبرت بلاك" الذي وضع صيغة المحكمة،
وإذ يسترشد بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافها،

يقرر

إبداء أسفه لإدانة أحد المواطنين الليبيين، والتعبير عن قناعته بأن براءة أي منهما تعني براءة الآخر ما دام الاشتباه في كليهما قائماً على افتراضات واحدة.

تأكيد تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية في المطالبة بضرورة توفير محاكمة عادلة ونزيهة لمواطنها عبد الباسط المقرحي خلال وبعد مرحلة الاستئناف، ومراعاة جميع حقوقه القانونية والإنسانية أثناء وبعد الاستئناف.

لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى الدوافع السياسية التي وقفت وراء خضوع المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي لحكم أخذ عليه الخبراء القانونيون عدة عيوب.

المطالبة بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط

المقرحي الذي تمت إدانته بموجب أسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة، واعتباره في حالة استمرار حجزه، رهينة طبقاً لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.

تجديد رفضه القاطع لأسلوب الإصرار على عرقلة رفع العقوبات عن الجماهيرية العربية الليبية، وتجاهل ما نصت عليه الفقرة (16) من القرار 883 (1993)، ومحتوى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في هذا الشأن، لما في ذلك من مخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، والاتفاق الذي ارتضته أطراف الأزمة وضمائنه.

مطالبة مجلس الأمن برفع العقوبات عن الجماهيرية العربية الليبية رفعاً فورياً ونهائياً، وذلك تأسيساً على إيفائها بما تطلبتته قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن بما فيها القرار رقم 1192 (1998)، ومواصلة الأمين العام للجامعة مساعيه مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، واتصالاته بمختلف المجموعات الإقليمية كي تضغط في هذا الاتجاه.

قيام الدول العربية مجتمعة بإلغاء هذه العقوبات واعتبارها في حلٍ من الالتزام بها، وذلك تمشياً مع نص الفقرة العاملة الثالثة من قرار مجلس الجامعة رقم 5848/د.ع (111) والفقرة العاملة الرابعة من قراره رقم 5894/د.ع (112)، ولكونها فقدت مبررات استمرارها تحت أي غطاء.

دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في حوار مباشر ومتكافئ مع الجماهيرية العربية الليبية لبحث وتسوية ما قد يكون حائلاً دون تطبيع العلاقات الثنائية معها، وترك مسألة لوكيربي تأخذ مسارها القانوني والقضائي الذي فرضته طبيعة النزاع وارتضته جميع الأطراف بعيداً عن أية ضغوط.

تأييد حق الجماهيرية العربية الليبية المشروع في الحصول على تعويضات عادلة عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي فرضت عليها.

مواصلة اللجنة السباعية لجامعة الدول العربية جهودها، إلى حين الانتهاء من تسوية النزاع.

استمرار الموضوع بنداً دائماً على جدول أعمال المجلس، إلى أن يتم إقفال ملف القضية نهائياً.

تكليف الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته القادمة (116).

(ق.ق 210 / د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

التعاون العربي
الإفريقي

انطلاقاً من التمازج الحضاري، والمصالح المشتركة التي تجمع الأمة العربية مع دول القارة الأفريقية، وحرصاً على دفع مسيرة التعاون العربي الإفريقي وتفعيل آلياته، وإزالة المعوقات التي تعترض سبيل مؤسساته، وبعد إطلاعه على مذكرة جمهورية السودان المقدمة إلى الدورة (115) لمجلس الجامعة حول التعاون العربي الإفريقي،

يقرر

التأكيد على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربي الإفريقي، وإزالة العوائق التي تعترض اجتماعات أجهزته، وتنفيذ البرامج المشتركة، وتكليف الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الشأن مع نظيره في منظمة الوحدة الإفريقية. الترحيب بمبادرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لإحياء التعاون العربي الإفريقي بدعوة اللجنة الدائمة للانعقاد في الجزائر.

تجديد دعوة الدول الأعضاء والهيئات العربية المختصة إلى المشاركة المكثفة في المعرض التجاري العربي الإفريقي الخامس المقرر إقامته في طرابلس بالجمهورية اللبنانية خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول 2001، وتكليف الأمانة العامة بالعمل على ضمان الإعداد الجيد للمعرض والتنسيق في هذا الشأن مع كل الأطراف المعنية.

تكليف الأمين العام مواصلة جهوده، بالتعاون والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاستكمال الإجراءات الخاصة بإقامة المعهد الثقافي العربي الإفريقي ومباشرته لمهامه.

توجيه مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بأن يتخذ الإجراءات الكفيلة بتمكين الدول الإفريقية العربية الأقل نمواً حسب تصنيف الأمم المتحدة من الاستفادة من قروضه ومعوناته.

تعديل النظام الأساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول
الأفريقية ليشمل نشاطه الدول العربية الأفريقية.

(ق.ق 211/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

العمل الاقتصادي
العربي المشترك

بعد إطلاعه:

على ميثاق الجامعة، وعلى قرارات وبيانات
مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي
والاجتماعي، وتقارير الأمين العام للجامعة، بشأن تكثيف الجهود
العربية حول المحور الاقتصادي في العمل العربي المشترك،
وعلى مداولات وتوصيات الدورة الاستثنائية للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي المنعقد بعمان يوم 23 مارس/ آذار 2001،
وبعد استعراضه المعوقات التي تعترض تطبيق البرنامج
التنفيذي،

وإدراكا لما تشهده الساحة الدولية من تطورات تدفع إلى التكتل
الاقتصادي الإقليمي لمواكبة اتجاهات العولمة،
وتحقيقا لدعم وتنمية العمل الاقتصادي العربي المشترك
وصولاً إلى سوق عربية مشتركة،
وأخذاً في الاعتبار ما أسفر عنه مؤتمر القمة العربية غير
العادي المنعقد بالقاهرة في يونيو/ حزيران 1996 بشأن إقامة منطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى كمرحلة أولى من مراحل التكامل
الاقتصادي العربي،
وإذ يثمن مسيرة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
ويثني على التزام الدول العربية أطراف المنطقة الحرة بالبرنامج
التنفيذي المتفق عليه،

يقرر

التجارة والاستثمار:

تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الخطوات

التالية:

الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه وتعديل القوانين والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي.

تقليص الاستثناءات السلعية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، والالتزام بالضوابط والقواعد السابق إقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالنسبة لهذه القوائم، والتأكيد على إلغاء الاستثناءات وفق الجدول الزمني المقرر، وحث الدول الأعضاء على عدم التقدم بأية طلبات استثناء جديدة.

مباركة الخطوات التي اتخذتها بعض الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالتحريم الكامل للتجارة أو تقليص الفترة الزمنية للتحريم تنفيذًا للمادة (9 من أولاً) من البرنامج التنفيذي، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة الإسراع في تخفيض معدلات التعرفة الجمركية بين الدول العربية وإمكان إزالتها نهائياً عام 2005م.

تقليص عدد السلع التي تنطبق عليها الرزنامة الزراعية تحريراً للتجارة العربية البينية.

الانتهاء من إقرار لائحة القواعد الإجرائية الخاصة بآلية فض المنازعات وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي في دورة سبتمبر 2001.

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسراع في دراسة إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وحث الجهات المعنية في الدول العربية على تقديم البيانات والمعلومات حول الوضع الحالي لتحريير تجارة الخدمات والالتزامات الدولية والتسهيلات التي يقدمها كل بلد طرف في الإطار العربي تمهيداً لوضع تصور متكامل لتحريير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

وضع قواعد المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً، لتسهيل انضمامها إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

دعوة الدول العربية غير المنضمة إلى اتفاقية تيسير

وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى الإسراع في استكمال إجراءات انضمامها، والبحث مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أية عقبات تعترض انضمامها بغية تذليلها.

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها حيز النفاذ في موعد غايته قبل أول يناير/ كانون ثاني 2002.

الاتحاد الجمركي:

تكليف الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع في دراسة الخطوات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي مع مراعاة أوضاع الدول العربية.

الاستثمار:

العمل على تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات العربية البينية بما في ذلك تنسيق القواعد والإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات بين الدول العربية.

تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ومواءمتها مع المتغيرات الاقتصادية العربية والدولية.

توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص ودعوة المؤسسات المالية العربية لدعم وتشجيع مبادراته في إقامة المشروعات العربية المشتركة.

الإسراع في تنسيق قواعد تنظيم عمليات الإدراج المشترك والتسوية والمقاصة من خلال اتفاقيات تعاون بين الأسواق المالية العربية وتبادل المعلومات في الأسواق المالية للدول العربية بما يساعد على رفع كفاءتها.

تشجيع الدول العربية على توقيع اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات واتفاقيات منع الازدواج الضريبي دعماً لحركة الاستثمار العربي البيني.

النقل في التكامل الاقتصادي:

تكليف الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع الجهات المعنية لبحث سبل تقوية ربط الدول العربية برا وبحرا وجوا ورفع كفاءة النقل وبحث المشكلة بمختلف جوانبها وأبعادها مع الجهات ذات العلاقة بالقطاعين العام والخاص وتقديم مقترحات محددة إلى القمة العربية القادمة عام 2002.

تفعيل اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية وتوحيد الإجراءات المنظمة لها ووضع جدول موحد لاستيفاء رسوم العبور (الترانزيت) بين الدول العربية.

الطاقة:

تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بوضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته مع الأخذ في الاعتبار دور القطاع الخاص في هذا القطاع وأن ترفع الخطة مشفوعة بمرئيات ومقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القمة العربية القادمة عام 2002.

دعوة مؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل مشاريع الربط الكهربائي العربي وإعطائها الأولوية في برامجها، لأهميتها في عملية التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

مباركة الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ مشروع نقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن وسوريا ولبنان ليكون نواة للتعاون بين الدول العربية في مجال الطاقة.

آلية التنفيذ والمتابعة:

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع هذه القرارات موضع التنفيذ، وإعداد وعرض الموضوعات الاقتصادية على مؤتمرات القمة بالعمل والتنسيق مع المجالس الوزارية والمنظمات والمؤسسات العربية كل في مجال اختصاصه، وأن يرفع الأمين العام تقريراً بذلك إلى القمة العربية القادمة عام 2002.

تفعيل ودعم المؤسسات العربية القائمة على تجسيد المصالح الاقتصادية العربية العليا، ودعم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بما يمكنها من أداء المهام المتزايدة المناطة بجهازها الاقتصادي وتكليف الأمين العام بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على دعم وتطوير الجهاز الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تكليف الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع البرنامج الزمني لتنفيذ كافة التكاليفات الواردة بالقرارات المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك.

دعم فلسطين:

نظراً للأوضاع الصعبة التي تمر بها دولة فلسطين وخطورة الوضع الاقتصادي الناجم عن الحصار الإسرائيلي المحكم، يؤكد المجلس على ضرورة الاستمرار في دعم الاقتصاد الفلسطيني وإعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية من الرسوم والجمارك وفقاً لقرارات القمة

العربية غير العادية أكتوبر 2000.

(ق.ق 212/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

استهدفاً لتطوير ودفع الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص العربي والدولي،
ورغبة في تعظيم الاستفادة مما يتيح الاقتصاد الدولي من فرص، وتأكيداً لأهمية التعامل مع آلياته القائمة والمستحدثة والتفاعل معها والمشاركة الايجابية في تطويرها،
يقرر

الترحيب بمبادرة جمهورية مصر العربية بعقد "المؤتمر الاقتصادي العربي الأول" في القاهرة في نوفمبر/ تشرين أول 2001 بمشاركة الدول العربية، والمؤسسات الاقتصادية العربية، والشركات العالمية الكبرى المهتمة بالمنطقة العربية والعامله فيها، وكبار رجال الأعمال، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، بهدف رفع قدرة الاقتصادات العربية على الاستفادة من التطورات الاقتصادية الدولية وتعريف مجتمع الأعمال على المستوى الدولي بالفرص المتاحة في المنطقة العربية، وعقد لقاءات بين كبار المسؤولين الحكوميين العرب وكبار مديري الشركات العربية والعالمية ورجال الأعمال، بهدف دفع وتطوير العلاقات والاتصالات فيما بين الدول والشركات العربية من ناحية، وبين الشركات العالمية الكبرى من ناحية أخرى.

تكليف الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان نجاح المؤتمر وتحقيق الأهداف المرجوة منه، ومتابعة الترتيبات والاتصالات بين جمهورية مصر العربية والمنتديات والمؤسسات العالمية والعربية ذات الصلة للإعداد للمؤتمر.

(ق.ق 213/د.ع 13 - 2001/3/28)

عقد مؤتمر
اقتصادي عربي في
القاهرة في
نوفمبر/ تشرين
الثاني 2001

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

بعد إطلاعه:

على مذكرة جمهورية مصر العربية رقم 3+426 المؤرخة 2001/3/10،
وعلى نتائج أعمال الدورة الخامسة لمجلس وزراء
الاتصالات العرب ومكتبه التنفيذي (الدورة الاستثنائية/ القاهرة 21
- 2001/2/22)،
وعلى قرار مجلس الجامعة رقم 6052 الصادر في
الدورة 115 المنعقدة بالقاهرة بتاريخ 2001/3/12 م،
وعلى نص المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك
والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية،
وعلى مداولات وتوصيات الدورة الاستثنائية
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة بعمان يوم 23 مارس
2001 م.

واقناعا بالأهمية المتصاعدة لتكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في تحقيق التنمية، وزيادة القدرات التنافسية للدول،
وتحقيقا لإقامة تعاون عربي في مجال تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات، يصل بالدول العربية إلى تطوير قدراتها الذاتية،
وامتلاك أدوات التقدم في المستقبل، من خلال حجم اقتصادي للعمل
يدعم الابتكار ويضمن الجدوى الاقتصادية، ويدعم التنمية
الاقتصادية والاجتماعية،

يقرر

إيلاء مسألة تطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات أولوية، واعتبارها مجالا حيويا للتعاون
والتنسيق على المستوى العربي.
اعتماد وثيقة الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات والتقنية
المعلوماتية والتي أقرها مجلس وزراء الاتصالات العرب ويكلف
المجلس ببلورتها في برامج عمل وأنشطة قابلة للتنفيذ.
أن يكون مجلس وزراء الاتصالات العرب هو الهيئة التنفيذية
العليا لتنمية مجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات العربي وتعديل
الفقرة 4 من المادة الثالثة من النظام الأساسي للمجلس الصادر به
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1086 وقرار مجلس
الجامعة رقم 5193. بما ينسجم وذلك.
إنشاء "المنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات" تكون عضويته

بالانضمام من الحكومات والقطاع الخاص ومراكز الأبحاث المعنية بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكون مهمته العمل على دعم الأنشطة الجديدة لمجلس وزراء الاتصالات العرب" من خلال:

رفع التوصيات والاقتراحات وتقديم الدراسات الخاصة بالتنمية والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المساهمة في تنفيذ الأهداف التي يحددها "المجلس الوزاري" من خلال التفاعل بين الأطراف الرئيسية المشاركة فيه. الترحيب بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات.

توجيه الأطراف المؤثرة في قطاع الاتصالات إلى العمل على إيجاد تعرفه معقولة ومتوازنة لخدمات الاتصالات بين الدول العربية، تضمن استمرار وتحديث مرافق الخدمة، وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تيسير أسعار الخدمة التي يتحملها المستثمرون ورجال الأعمال والمواطنون في المنطقة العربية.

وضع خطة لإقامة وتطوير شبكات الاتصالات وشبكات المعلومات العربية، وتطوير نظم المعلومات المستخدمة على المستوى الحكومي والأجهزة الإدارية في الدول العربية والعمل على احتضان عدد من المؤسسات البحثية في الدول العربية لمدة زمنية محددة حتى تصل إلى العالمية في مستواها.

دعوة صناديق التنمية ومؤسسات التمويل العربية لدعم جهود تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النطاق العربي، ودعوة الدول الأعضاء، من خلال ممثلها في صناديق التمويل ومؤسسات التنمية العربية، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه نسبة متزايدة من مواردها لمشروعات التعاون العربي في هذا القطاع.

تكليف الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع مجلس وزراء الاتصالات العرب بمتابعة تنفيذ هذا القرار، ويقدم الأمين العام تقريراً إلى القمة العربية القادمة عام 2002 حول ما يتم إنجازه من قبل المجلسين لتعميق وتكثيف التعاون العربي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك اقتراح الأنظمة القانونية اللازمة.

الترحيب باحتضان تونس للقمة العالمية حول مجتمع

المعلومات في عام 2003، والتي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات، والتأكيد على أهمية هذا الملتقى الدولي الذي من شأنه أن يعزز الدور العربي في النهضة المعلوماتية في العالم. ودعوة الدول الأعضاء لحضور هذا الملتقى للمساهمة في إثرائه ودعمه مادياً باعتبار انعكاساته الايجابية على تطوير تكنولوجيات المعلومات في العالم العربي.

(ق.ق 214/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

بعد إطلاعه:

على إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي العربي المعد من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وعلى نص المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وعلى توصيات الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (عمان 23 مارس 2001)، وإذ يؤكد على أهمية الإعداد العربي الجيد لمؤتمر قمة الأرض الثانية (مؤتمر ريو + 10) خاصة الاتفاق على المسائل التي تمس مصالح الدول العربية، وعلى أسلوب طرح المواقف العربية فيما سواها،

يقرر

مباركة إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي العربي كمنهاج عمل يحدد الملامح الأساسية لإستراتيجية العمل البيئي العربي في القرن الحادي والعشرين، وتكليف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة إلى مواصلة عمله البناء وبلورة الإعلان إلى أنشطة وبرامج عمل قابلة للتنفيذ.

تكليف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة باستكمال الإعداد العربي الجيد لمؤتمر قمة الأرض الثانية (ريو + 10) والتشاور مع القطاعات الأخرى ذات العلاقة في الدول العربية والتنسيق المسبق بشأن أسلوب طرح الموضوعات التي لا يكون هنالك إجماع عربي حيالها.

الترحيب بعقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية

الإعداد لقمة الأرض الثانية (ريو+10) وإعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي

الأمم المتحدة للتغير المناخي بمدينة مراكش المغربية خلال الفترة
2001/11/9 - 10/29.

(ق.ق 215 / د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

الإطار العربي
لحقوق الطفل

بعد إطلاعه:

على وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل،

يقرر

الموافقة على وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل والعمل بها
كإطار استرشادي للقضايا المتعلقة بالطفولة على الصعيد العربي.
دعوة الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في أعمال الدورة
الخاصة بالطفولة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد أعمالها
في سبتمبر/ أيلول 2001، وإيداع وثيقة الإطار العربي لحقوق الطفل
لدى الأمم المتحدة كوثيقة رسمية.

الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي رفيع المستوى، لوضع الآليات
والخطط المناسبة بهدف تفعيل العمل العربي المشترك في هذا
الإطار.

مناشدة الدول العربية تقديم كل الرعاية والدعم للطفل الفلسطيني
الذي يتعرض للاعتداءات اليومية الإسرائيلية السافرة، واحترام
حقوقه في الدراسة والعيش الآمن، والتعريف دوليا بنضاله.

(ق.ق 216 / د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

تعيين الأمين العام
لجامعة الدول
العربية

بعد إطلاعه:

على المادة (12) من ميثاق الجامعة، والمادة (2) من
الملحق الخاص بألية انعقاد القمة،

ونظرا لأن ولاية معالي السيد الدكتور/ أحمد عصمت عبد

المجيد تنتهي في 2001/5/15،
وبناء على ترشيح جمهورية مصر العربية لمعالي السيد/ عمرو
موسى لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية،

يقرر

الموافقة بالإجماع على تعيين معالي السيد/ عمرو موسى، أميناً
عاماً لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات تبدأ بعد انتهاء ولاية
الأمين العام الحالي.
تكليف الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة
العامة بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها، وكذلك اتخاذ الخطوات
اللازمة وفقاً للميثاق والآليات القائمة لتنفيذ قرارات القمة.
الطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير إنجاز في هذا الشأن إلى
مجلس الجامعة في دوراته القادمة وإلى الدورة (14) لمجلس الجامعة
على مستوى القمة.

(ق.ق 217/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

بعد إطلاعه:

على الورقة المقدمة من دولة قطر في الموضوع،
وعلى مشروع القرار المقدم من المملكة الأردنية

الهاشمية،

يقرر

فيما يتعلق بتطوير جامعة الدول العربية:

لأمين العام للجامعة بما يلي:

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديث وتطوير أنظمة العمل العربي
المشترك بما في ذلك منع الازدواجية في المهام وبحيث تتلاءم هذه
الأنظمة مع أهداف العمل العربي في المرحلة المقبلة وتمكين الجامعة
العربية وكافة مؤسسات وأجهزة العمل العربي المشترك من
الاضطلاع بالمتطلبات القومية، ومواكبة المستجدات على الساحتين
الإقليمية والدولية.

اتخاذ الخطوات اللازمة والصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع
الأمانة العامة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، من
أجل تطوير هيكلها، وترقية أساليب عملها والارتقاء بأدائها.

تطوير جامعة
الدول العربية
وتفعيل دورها

الاستعانة بما يراه من خبرات عربية سواء في مجال صياغة أنظمة جديدة للعمل العربي المشترك أو وضع أنظمة داخلية حديثة للأمانة العامة للجامعة.

الاتصال بالدول العربية الراغبة في المساهمة في عملية التطوير للاستئناس بأرائها والاستفادة من إمكاناتها في هذا الشأن. عرض تقارير إنجاز عن الموضوع على مجلس الجامعة على مستوى القمة، وذلك بعد بحثها في مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

فيما يتعلق بالوضع المالي للأمانة العامة للجامعة:

إعادة دراسة نسب مساهمة الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة.

تكليف الأمين العام بإعداد دراسة عاجلة حول سبل ترشيد الإنفاق، والعمل على تطوير وتحديث أساليب العمل والإدارة في الأمانة العامة.

قيام الدول الأعضاء بتسديد متأخراتها غير المعترض عليها وفق الجدولة التي أقرها مجلس الجامعة.

(ق.ق. 218/د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

وبمناسبة انتهاء ولاية معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد كأمين عام لجامعة الدول العربية في 2001/5/15، وتقديراً للجهود القيمة التي بذلها طيلة حملته لمسؤولياته القومية،

وما حققه من إنجازات لتعزيز العمل العربي المشترك، وبعد الاستماع إلى كلمات الإشادة بجهوده،

يقرر

توجيه جليل الشكر والتقدير لمعالي الدكتور/ أحمد عصمت عبد المجيد على عطائه المتميز في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، وفي الدفاع عن قضايا الأمة العربية، وعلى إدارته الحكيمة لدفة العمل في جامعة الدول العربية خلال توليه مهامه ومسؤولياته القومية طوال عشر سنوات، تميزت بالحرص على تحقيق التضامن العربي، وتفعيل آليات العمل العربي المشترك،

توجيه الشكر
والتقدير لمعالي
الدكتور أحمد
عصمت عبد
المجيد

ويتمنون لمعالیه دوام الصحة والسعادة.

(ق.ق 219 / د.ع 13 - 2001/3/28)

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

استناداً إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بألية الانعقاد الدوري المنتظم لرئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة، وفي ضوء الاتفاق الذي تم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن تبادل رئاسة القمة بينهما،

يقرر

عقد الدورة العادية (14) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية خلال شهر مارس/ آذار 2002، على أن تعود دولة البحرين لتولي رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته (15)، وذلك طبقاً لقاعدة الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في تولى رئاسة القمة.

(ق.ق 220 / د.ع 13 - 2001/3/28)

موعد ومكان
انعقاد الدورة
العادية (14)
لمجلس جامعة
الدول العربية على
مستوى القمة

البيان الختامي

بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في القاهرة بتاريخ 21 و22 من شهر أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2000 بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة كل عام في شهر مارس/ آذار اعتباراً من عام 2001، انعقد المجلس على مستوى القمة في مدينة عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 27 و28 من شهر مارس/ آذار لعام 2001.

انعقاد
مجلس
جامعة الدول
العربية على
مستوى
القمة في
مدينة عمان
عاصمة
المملكة
الأردنية
الهاشمية
يومي 27
و28 مارس/
آذار 2001

يعرب القادة عن تقديرهم البالغ للمملكة الأردنية الهاشمية لما وفرت من رعاية وعناية وإعداد رصين لهذه القمة، وللمعاني العميقة التي تضمنها الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه جلالته الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، رئيس القمة، وقرروا اعتباره وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

اعتبار
خطاب جلالته
الملك عبد
الله الثاني
ابن الحسين
وثيقة
رسمية من
وثائق
المؤتمر

كما قرروا اعتبار رسالة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جلالته الملك عبد الله الثاني ابن الحسين رئيس المؤتمر، ورسالة فخامة الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق التي ألقاها نيابة عن فخامته معالي السيد/ عزه إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وثيقتين رسميتين من وثائق

اعتبار
رسالة
صاحب

المؤتمر.

السمو
الشيخ زايد
بن سلطان
آل نهيان
وخطاب
فخامة
الرئيس
صدام حسين
وثيقتين
رسميتين من
وثائق
المؤتمر

كما يعرب القادة عن شكرهم البالغ لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، على جهوده القيمة التي بذلها خلال فترة ترؤسه للقمة العربية غير العادية أكتوبر/ تشرين أول 2000.

الإعراب عن
الشكر
لفخامة
الرئيس
محمد حسني
مبارك على
جهوده خلال
ترؤسه القمة
العربية غير
العادية
أكتوبر/
تشرين أول
2000

ويعتبر القادة أن اجتماعهم اليوم في عمان في أول مؤتمر دوري منتظم، يشكل انطلاقة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك تمكن من اتخاذ القرارات والمبادرات التي يتطلبها الوضع العربي، ومعالجة القضايا الحيوية للأمة. ووفق هذا المنظور أجمع القادة على أن استعادة التضامن العربي يشكل الدعامة الأساسية، والعروة الوثقى، ومصدر قوة الأمة لصيانة أمنها، ودرء الأخطار عنها وتجسيد آمال وطموحات أبنائها بالتكامل والتضامن. كما يشكل هذا المؤتمر حدثاً بارزاً ومناسبة لتجديد العهد بالالتزام بالثوابت

الإجماع على
أن استعادة
التضامن
العربي يشكل
الدعامة

والمرتكزات التي يقوم عليها العمل العربي المشترك، واحترام الضوابط التي تحكم العلاقات العربية - العربية، وتصون المصالح الحيوية للدول العربية في إطار تحقيق الوفاق العربي والأمن القومي.

الأساسية
لقوة الأمة
وصيانة
أمنها

واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافه، وفي جو من التفاهم والإخاء والصراحة، تدارس القادة حال الأمة، والتحديات التي تواجهها، والأوضاع في المنطقة، وأجروا تقويماً شاملاً للظروف الإقليمية والدولية، واضعين نصب أعينهم تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، والدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها، وصيانة الأمن القومي العربي.

تعزيز
التضامن
العربي
وتفعيل
مؤسسات
العمل العربي
المشترك

وفي هذا السياق استعرض القادة الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء العدوان الواسع النطاق الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مستخدمة مختلف أساليب القمع وأنواع الأسلحة، بما فيها المحرمة دولياً، إلى جانب إحكام الحصار الاقتصادي، ومواصلة السياسة الاستيطانية، والاعتداءات وهدم المنازل وتدمير البيئة، وذلك في انتهاك صارخ للاتفاقات والاستحقاقات وخرق واضح لقواعد القانون الدولي ولأعراف والمواثيق الدولية.

استعراض
الوضع
الخطير الذي
يعيشه
الشعب
الفلسطيني
جاء
العدوان
الواسع
النطاق الذي
تشنه قوات
الاحتلال
الإسرائيلية
ضد
الفلسطينيين

ويحيي القادة باعتزاز كبير صمود الشعب الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة في وجه الهجمة الشر التي تشنها إسرائيل، ومجاوبته للقمع الوحشي الذي تمارسه سلطات الاحتلال، ويوجهون تحية إكبار وإجلال لشهداء الانتفاضة البواسل، ويشيدون بروح الفداء والصمود للشعب

توجيه
التحية

لصمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة

الفلسطيني الذي استطاع بقيادته الوطنية وبعزيمة لا تلين، وتضحية بلا حدود، التصدي لإجراءات القمع الإسرائيلية، وإجهاض سياسة الأمر الواقع التي حاولت سلطات الاحتلال بواسطتها فرض شروطها المجحفة على الشعب والمفاوض الفلسطيني بالقوة. ويعلن القادة وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي ودعم انتفاضته وحقه المشروع في مقاومة الاحتلال حتى تتحقق مطالبه الوطنية العادلة المتمثلة في حق العودة، وفي تقرير المصير، وفي قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما يحيى القادة العرب صمود المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل وتمسكهم بهويتهم الوطنية.

توجيه التحية إلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل

يدين القادة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، كما يدينون انتهاكات إسرائيل الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة العقوبات الجماعية وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، والاعتداءات المستمرة على المرافق الحيوية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية والتي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وممارسات عنصرية، وكلها تشكل خرقاً جسيماً لقواعد القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي يتعين مواجهته، ونتيجة لكل ذلك فإن هذه الممارسات الصهيونية مازالت تعتبر شكلاً من أشكال العنصرية. كما يدعو القادة إلى استئناف عقد مؤتمر الدول أطراف اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 في أسرع وقت ممكن لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين الفلسطينيين.

ويعبر القادة عن استيائهم البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع القرار حول حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنشاء قوة الأمم المتحدة للمراقبة في تلك الأراضي، ويعبرون عن رفضهم التام للتبريرات الأمريكية، حيث إن هذا الموقف لا ينسجم إطلاقاً مع مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعياً لعملية السلام وعضواً دائماً في مجلس الأمن وتتحمل مسؤولية خاصة تجاه صيانة الأمن والسلام الدوليين.

إدانة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان

الإعراب عن الاستياء البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع القرار حول

حماية الشعب الفلسطيني

ويؤكد القادة مجدداً مطالبتهم لمجلس الأمن بضرورة تحمل مسؤولية توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتشكيل قوة دولية لهذا الغرض، ويطالبون الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وخاصة الدول دائمة العضوية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

مطالبة مجلس الأمن بضرورة تحمل مسؤولية توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني

ويطالب القادة مجلس الأمن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجازر وجرائم في حق المواطنين العرب في جميع الأراضي العربية المحتلة وخارجها، وخاصة في ضوء ما ورد في تقرير المفوضة السامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة/ ماري روبنسون.

مطالبة مجلس الأمن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين

ويرحب القادة بقرار المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس الاستجابة العاجلة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف مبلغ 15 مليون دولار من القرض الحسن الذي أعتمده بقيمة 60 مليون دولار، بناء على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية. وبالنظر للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، يكلفون المجلس الأعلى للصندوقين الاستجابة لطلب السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف المبلغ الإضافي المطلوب والبالغ (180 مليون دولار) لدعم ميزانية السلطة للأشهر الستة القادمة.

تكليف المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس بصرف

المبلغ
الإضافي
المطلوب
لدعم ميزانية
السلطة
الوطنية
ال فلسطينية

كما يرحب القادة بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو من مبيعاتها النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية الأخرى، ولمساعدة عوائل شهداء الانتفاضة، باعتبار ذلك مطلباً قومياً عربياً بدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة، ويكلفون المندوبين الدائمين للدول العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك متابعة وتسهيل طلب جمهورية العراق لدى مجلس الأمن في هذا الشأن.

الترحيب
بتخصيص
جمهورية
العراق مبلغ
مليار يورو
لتأمين
احتياجات
الشعب
الفلسطيني

يؤكد القادة على تمسكهم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس، وخاصة قراراته
252 (1968) و 267 (1969) و 465 (1980) و 478 (1980) التي أكدت بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة، وطالبت دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس. وفي هذا الإطار يجدد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام 1980، وبغداد عام 1990، والقاهرة عام 2000، بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

قطع جميع
العلاقات مع
الدول التي
تنقل
سفارتها إلى
القدس أو
تعترف بها
عاصمة
لإسرائيل

يؤكد القادة استمرار تمسكهم بالسلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما يكفل الحقوق العربية المشروعة، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

التمسك
بالسلام
الشامل

والعادل في
الشرق
الأوسط
ومبدأ
الأرض
مقابل السلام

ويحذر القادة العرب من عواقب تنصل الحكومة الإسرائيلية من الأسس والمرجعات والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام في مدريد سنة 1991، ومن مغبة الالتفاف عليها، أو طرح بدائل لها لا تستجيب لقواعد الشرعية الدولية. ويؤكدون على تلامس المسارين السوري واللبناني، وترابطهما مع المسار الفلسطيني تحقيقاً للأهداف العربية في تفعيل كافة المسارات، ويحذرون من الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى الانفراد بمسار دون آخر، ويدعون إلى التنسيق العربي. ويؤكدون مجدداً أن إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة يتطلب بادئ ذي بدء، الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ومن الأراضي اللبنانية التي ما تزال محتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً، بما فيها مزارع شبعا، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن 242 و338 و425 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى دياره، والتعويض عما لحقه من أضرار نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، والإفراج عن جميع الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية.

يحمل القادة إسرائيل المسؤولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، ويؤكدون رفضهم للخطط والمحاولات الرامية إلى توطين هؤلاء اللاجئين خارج ديارهم، كما يؤكدون على تحميل إسرائيل مسؤولية تعويض الدول العربية المضيفة عما تحملته هذه الدول من أعباء مالية نيابة عن المجتمع الدولي، جراء استضافتها لهؤلاء اللاجئين.

التأكيد على
تلامس
المسارين
السوري
واللبناني
وترابطهما
مع المسار
الفلسطيني

رفض
الخطط
والمحاولات
الرامية إلى
توطين
اللاجئين
الفلسطينيين
خارج
ديارهم

ويقرر القادة مواصلة تعليق مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار وقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل، وتحملها مسؤولية الخطوات والإجراءات التي تتخذها الدول العربية تجاهها والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام، وتصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإجراءات القمع

مواصلة
تعليق
مشاركة

والحصار على الشعب الفلسطيني. ويؤكد القادة على قرارهم في قمة القاهرة غير العادية لعام 2000، القاضي بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، ويحملونها مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في صدد العلاقات معها من قبل الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها. كما يطالبون بتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل من خلال انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيسي للمقاطعة بهدف منع التعامل مع إسرائيل تطبيقاً لأحكام المقاطعة.

الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف واستمرار وقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي مع إسرائيل

كما يؤكد القادة تضامنهم التام مع سورية ولبنان، ويرفضون التهديدات الإسرائيلية التي تصاعدت مؤخراً ضد البلدين الشقيقين، وكذلك التهديدات الخطيرة الموجهة من قبل المسؤولين الإسرائيليين تجاه الدول العربية وتجاه الشعب الفلسطيني وقيادته، كما يدينون منطق التهديد باستخدام القوة، ويؤكدون ضرورة تدارس الموقف الخطير الناجم عن ذلك وعن عودة إسرائيل إلى سياستها العنصرية. ويدعون إلى رسم إستراتيجية عربية واضحة المعالم لكشف المخططات الإسرائيلية التي لا تخدم السلام وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يرفضون محاولات إسرائيل إلصاق تهمة الإرهاب بالدول العربية التي تقوم بواجب المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

التضامن مع سورية ولبنان ورفض التهديدات الإسرائيلية

يؤكد القادة على دعم لبنان لاستكمال تحرير أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا، ويشيدون بدور المقاومة اللبنانية الباسلة وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى تحقيق اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، ويطالبون بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ويؤيدون حق لبنان ومقاومته في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة، ويدعمون مطالب لبنان في إزالة الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحمل مسؤولية زرعها وإزالتها، وفي هذا الصدد يشيدون بتبني دولة الإمارات العربية المتحدة لمشروع إزالة الألغام في لبنان، كما يدعم القادة حقوق لبنان الثابتة في مياهه بوجه المطامع الإسرائيلية وفقاً للقانون الدولي.

دعم لبنان والمطالبات بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية

ويؤكدون مجدداً على قرارات مؤتمرات القمة العربية العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة بضرورة دعم الحكومة اللبنانية ومساعدتها لإعمار لبنان، ويشيدون بالمساعدات التي قدمتها الدول العربية إلى لبنان، وتلك التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم، ولاسيما إلى

التأكيد على قرارات

المناطق المحررة، ويدعون إلى تفعيل صندوق دعم لبنان من أجل المساعدة على إعادة إعمار بنيته التحتية، وتنميته، لاسيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي.

مؤتمرات
القمة
العربية
(10) و(11)
للدعم
الحكومية
اللبنانية
ومساعدتها
على إعمار
لبنان

ويؤكد القادة أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية، ويؤكدون في هذا الصدد الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطاً ضرورياً ولازماً لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلاً.

التأكيد على
أن السلام
والأمن في
المنطقة
يستلزم
انضمام
إسرائيل
لمعاهدة منع
انتشار
الأسلحة
النووية
وإخضاع
كافة
منشآتها
النووية
لنظام
التفتيش
والمراقبة
الدولية

ويجدد القادة التأكيد على أن الالتزام بعملية السلام يتطلب قيام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات والاستحقاقات التي تم التوصل إليها والبناء على ما تم إنجازه، واستئناف

التأكيد على

المفاوضات على جميع المسارات من حيث توقفت، وفقاً للمرجعيات والشروط التي انطلقت بموجبها. وعلى راعيي عملية السلام، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تحمل مسؤولياتهما والتزاماتهما تجاه عملية السلام على أسس من العدل والحياد.

استئناف
المفاوضات
على جميع
المسارات
من حيث
توقفت وفقاً
للمرجعيات
والشروط
التي انطلقت
بموجبها

كما يحث القادة جميع الدول المهتمة بعملية السلام وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، القيام بدور فاعل للتغلب على العقبات التي تعترض العملية السلمية في الشرق الأوسط.

حث الجهات
المهتمة
بعملية
السلام على
القيام بدور
فاعل للتغلب
على العقبات
التي تعترض
عملية
السلام في
الشرق
الأوسط

ويرى القادة العرب أن الأمم المتحدة المنوط بها صيانة الأمن والسلم الدوليين، باعتبارها مصدر الشرعية الدولية، مطالبة بالقيام بدور أكثر فاعلية لتنفيذ قراراتها الخاصة بتسوية قضية الشرق الأوسط.

مطالبة الأمم
المتحدة
لتنفيذ
قراراتها
الخاصة
بتسوية
وضع
الشرق

الأوسط

ويقرر القادة أن يعهد إلى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، رئيس القمة، بإجراء المشاورات مع إخوانه القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية، والقيام بالاتصالات اللازمة لمواصلة بحث موضوع الحالة بين العراق والكويت من أجل تحقيق التضامن العربي.

الحالة بين العراق والكويت

ويهنئ القادة العرب الشعبين الشقيقين البحريني والقطري وقيادتهما الحكيمتين على تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين، ويثمنون الروح الأخوية الطيبة التي استقبلا بها قرار محكمة العدل الدولية بهذا الشأن، ويعتبرون أن هذا الإنجاز الهام سيسهم في تمتين الروابط الأخوية بينهما وفي تعزيز المصالح المشتركة لكليهما، ويدعم التضامن العربي، وكذلك الأمن والاستقرار في المنطقة.

تهنئة الشعبين الشقيقين البحريني والقطري وقيادتهما على تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين

كما يهنئ القادة الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة قطر وقيادتهما الحكيمتين على ما تم إنجازه بترسيم الحدود بين البلدين، بما يسهم في تقوية الروابط الأخوية بينهما ويدعم التضامن العربي.

تهنئة الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة قطر وقيادتهما على ترسيم الحدود بين البلدين

يؤكد القادة العرب مجدداً على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها

التأكيد على

الثلاث، طُنِب الكبرى وطُنِب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث. ويدعون إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر الثلاث بما في ذلك إقامة منشآت لتوطين الإيرانيين فيها. ويطالبون إيران باتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ويعرب القادة عن أسفهم لرفض إيران التجاوب مع مساعي اللجنة الثلاثية التي كلفها مجلس التعاون بوضع آلية لبدء مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث. ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة قضية الاحتلال الإيراني للجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي المقبل.

سيادة دولة
الإمارات
العربية
المتحدة على
جزرها
الثلاث
ودعوة
إيران إلى
إنهاء
احتلالها
والكف عن
ممارسة
سياسة
فرض الأمر
الواقع

كما يجدد القادة مساندتهم وتضامنهم مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي، لأنها فقدت مبررات استمرارها تحت أي غطاء، وسيعتبر العرب أنفسهم في حل نهائي في حال استمرارها بعد أن قامت الجماهيرية بالوفاء بكل التزاماتها المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة. كما يعبر القادة عن دعمهم للجماهيرية في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار بشرية ومادية بسبب العقوبات التي فرضت عليها. ويطالبون بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته بموجب أسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة، واعتباره في حالة استمرار حجزه رهينة طبقاً لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.

مساندة
الجماهيرية
العربية
الليبية في
مطالبتها
مجلس الأمن
برفع
العقوبات
المفروضة
عليها بشكل
فوري
ون نهائي

ويرحب القادة بجهود الحكومة الانتقالية في جمهورية الصومال لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ويقررون تقديم الدعم لتثبيت الأمن والاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة.

الترحيب
بجهود
الحكومة

الانتقالية في
جمهورية
الصومال
لاستكمال
المصالحة
وتحقيق
الوحدة
الوطنية

ويؤكد القادة حرصهم على وحدة وسيادة جمهورية السودان وسلامتها الإقليمية، ودعمهم للمبادرة المصرية الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان، ويشيدون بجهود حكومة السودان في تحقيق السلام، وتوصيل الإغاثة للمتضررين ويجددون مساندتهم للحكومة السودانية لدى مجلس الأمن لرفع العقوبات المفروضة على السودان.

الحرص
على وحدة
وسيادة
جمهورية
السودان
ودعم
المبادرة
المصرية
الليبية
المشتركة
للمساعدة
في تحقيق
الوفاق
الوطني في
السودان

ويعبر القادة عن حرصهم الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، ويرحبون بجهود المصالحة الوطنية التي تقوم بها حكومة جمهورية القمر بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة من أجل صيانة الوحدة وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ويقررون تقديم الدعم اللازم لمساعدتها في إعادة البناء والإعمار. وفي هذا السياق يشيدون بمبادرة دولة قطر ومقترحها بإنشاء صندوق في إطار الأمانة العامة لدعم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية وإعلان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر التبرع لهذا الصندوق بمبلغ مليوني دولار. كما يشيدون بتبرع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بمبلغ مليون دولار لهذا الصندوق.

دعم
جمهورية
القمر
ومساعدتها
في إعادة
البناء
والإعمار

يولي القادة اهتماما خاصا لموضوع التكامل الاقتصادي العربي ويقرون الخطوات الكفيلة بتفعيل هذا الجانب من العمل العربي المشترك، بما يحقق الربط بين المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، ويعزز القدرات الاقتصادية لدولهم باعتماد خطة عربية تمكن من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وتعمق العمل الاقتصادي المشترك بتفاعل ايجابي مع معطيات الاقتصاد الدولي وظاهرة العولمة.

**تفعيل
التكامل
الاقتصادي
العربي**

ويعرب القادة عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويثنون على ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامة هذه المنطقة، ويقرون بالإزالة الفورية للقيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه، ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية.

**منطقة
التجارة
الحرة
العربية
الكبرى**

ويؤكد القادة على أهمية الإسراع في دراسة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع أهمية الإعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة اتحاد جمركي عربي، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة ذلك.

ويبارك القادة ما حققته وتحققه الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار، ويؤكدون على أهمية إعطاء المزيد من الحوافز لجذب الاستثمارات مع تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في هذا المجال، ويدعون المؤسسات المالية العربية إلى المساهمة في تمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات القطاع الخاص، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل على مراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية بهدف تفعيلها في ضوء المستجدات العالمية والعربية.

**تحسين مناخ
الاستثمار
في الدول
العربية**

ونظرا للدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، يكلف القادة العرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل مع جميع الجهات ذات العلاقة لبحث مشكلة النقل بمختلف جوانبها وأبعادها، وسبل تقوية ربط الدول العربية برا وبحرا وجوا، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى مؤتمر القمة العربي الدوري القادم من خلال مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

**تكليف
المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
ببحث مشكلة
النقل وسبل
تقوية ربط
الدول**

العربية براً
وبحراً وجواً

وإدراكاً من القادة بأن ثورة الاتصالات والمعلومات أخذت تتخطى الحواجز الجغرافية، فإنهم يؤكدون على إيلاء الأولوية لتطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتبارها مجالاً حيويًا للتعاون والتنسيق على المستوى العربي، ويرحبون بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات.

تطوير
القدرات
العربية في
مجال
تكنولوجيا
المعلومات
والاتصالات

ويثمن القادة الدور المتميز للعمل العربي المشترك في الاستثمارات والتكامل في مجال الكهرباء، ويؤكدون أن المساهمة الحيوية لهذا القطاع تتطلب العمل من قبل الأجهزة المعنية بشؤون الكهرباء على وضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته.

العمل على
وضع خطة
محددة
للإسراع في
استكمال
الربط
الكهربائي
العربي
وتقويته

ونظراً للأهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي، وما يشهده هذا القطاع من منافسة على المستوى الدولي، يؤكد القادة على ضرورة عمل كافة الأجهزة والجهات ذات العلاقة بحركة السياحة العربية البينية والتنمية السياحية لحفز السياحة العربية البينية وجذب المزيد من السياحة الأجنبية إلى المنطقة العربية من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع، وما يتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية، وتسهيلات الدخول إليها.

دعم
السياحة
العربية
البينية
وجذب
المزيد من
السياحة
الأجنبية إلى
المنطقة
العربية

ويثمن القادة نتائج العمل العربي المشترك في مجال البيئة والتنمية المستدامة والتنسيق في المحافل الدولية، ويعربون عن تأييدهم لإعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي كمنهاج عمل في القرن الحادي والعشرين، ويؤكدون على أهمية التشاور والتنسيق العربي لقمة الأرض عام 2002 كما يرحب القادة بعقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي بمدينة مراكش المغربية خلال الفترة 29 أكتوبر/ تشرين أول إلى 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001.

اعلان أبو
ظبي حول
مستقبل
العمل البيئي
العربي.

اهمية
التنسيق
العربي حول
قمة الأرض
2002.

مؤتمر
الأطراف في
اتفاقية الأمم
المتحدة
للتغير
المناخي
(مراكش
2001).

ويرحب القادة بمبادرة جمهورية مصر العربية بعقد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول في القاهرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 بمشاركة حكومات الدول العربية والقطاع الخاص العربي والأجنبي والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية، اتخاذ الخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول المضيفة لنجاح المؤتمر.

الترحيب
بمبادرة
جمهورية
مصر
العربية بعقد
المؤتمر
الاقتصادي
العربي الأول
في القاهرة
في نوفمبر
2001

وفي ضوء المهام المتزايدة المناطة بالجهاز الفني في الأمانة العامة، يكلفون الأمين العام بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على دعم هذا الجهاز وتطويره وذلك من أجل تفعيل الآليات والمؤسسات العربية المكلفة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك. وأن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي مهام تحضير الموضوعات الاقتصادية وعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، تمهيداً لرفعها إلى القمة.

**تفـعـيـل
الآليات
والمؤسسات
العربية
المكافـة
بمتابعة
العمل
الاقتصادي
العربي
المشترك**

وبعد أن استعرض القادة العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، فإنهم يؤكدون على أهمية تعزيز علاقات التعاون مع هذه الدول خاصة إيران وتركيا التي ترتبط بعلاقات تاريخية وحضارية ومصالح مشتركة مع الوطن العربي. ويعتبر القادة قضية المياه في أبعادها القانونية والاقتصادية والأمنية مسألة في غاية الحيوية للأمة العربية. ومن هذا المنطلق يدعون تركيا إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية مع كل من العراق وسورية، وفقاً لأحكام القانون الدولي والاتفاقات المعقودة بينها، للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه، يضمن حقوق البلدان الثلاثة.

**تعزيز
علاقات
التعاون مع
دول الجوار
الجغرافي
ودعوة تركيا
إلى الدخول
في
مفاوضات
ثلاثية مع كل
من العراق
وسوريا
للتوصل إلى
اتفاق عادل
لتقاسم المياه**

وانطلاقاً من التمازج التاريخي والحضاري والمصالح المشتركة التي تجمع أمتنا العربية مع دول القارة الإفريقية، استأنثر التعاون العربي الإفريقي باهتمام القادة فتدارسوا مختلف جوانبه، وأكدوا على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربي الإفريقي، وإزالة العوائق التي تعترض اجتماعات أجهزته وتنفيذ البرامج المشتركة، ويكلفون الأمين العام

**العمل على
تعزيز
التعاون**

متابعة اتصالاته في هذا الشأن مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية. ويعربون في هذا السياق عن الترحيب باستضافة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في اجتماع يعقد في الجزائر.

ويرى القادة أهمية تنمية العلاقات العربية - الأوروبية وتطويرها، بما في ذلك إحياء الحوار العربي الأوروبي، وتطوير تلك العلاقات بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة.

وتناول القادة شؤون المغتربين العرب في الدول الأجنبية، وخاصة في الأمريكيتين وأوروبا، فرحبوا بالدور المتنامي للجاليات العربية وما تقوم به الجمعيات العربية والإسلامية من تفاعل ملحوظ مع قضايا الأمة. ويعبرون عن حرصهم على إيلاء الاهتمام الكامل بأوضاع المغتربين العرب ورعاية مصالحهم، وتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم.

ويوجه القادة الشكر والتقدير إلى معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد على إدارته شؤون العمل العربي المشترك أثناء توليه مسؤولية الأمين العام لجامعة الدول العربية بكل كفاءة واقتدار حيث ساهم بخبرته الواسعة وحنكته السياسية في الحفاظ على الانسجام والتوافق بين أعضاء الجامعة العربية وإرساء قيم وأسس جديدة لاستعادة التضامن العربي وفي النهوض بمؤسسات العمل العربي المشترك في ظل ظروف وتحولات عربية ودولية عصبية.

العربي
الأفريقي

إحياء
الحوار
العربي
الأوروبي
بما يحقق
المصالح
المتوازنة
والتكافئة

الاهتمام
بأوضاع
المغتربين
العرب

توجيه
الشكر
والتقدير
إلى
معالي
الدكتور
أحمد
عصمت
عبد
المجيد
على
إدارته
شؤون
العمل
العربي
المشترك
أثناء
توليه
مسؤولية

الأمين العام لجامعة الدول العربية

وأجمع القادة على اختيار معالي السيد عمرو موسى، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، منوهين بما يتمتع به من حنكة دبلوماسية، وكفاءة عالية تؤهله لتولي دفة العمل العربي المشترك على رأس الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذه المرحلة متمنين له التوفيق والنجاح في عمله.

اختيار معالي السيد عمرو موسى أميناً عاماً لجامعة الدول العربية

وحرصاً على تمكين جامعة الدول العربية من الاضطلاع برسالتها وأداء مهامها، وتنفيذ برامجها وأنشطتها، كلف القادة الأمين العام للجامعة اتخاذ الخطوات اللازمة واقتراح الصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، من أجل إعادة هيكلتها، والارتقاء بأساليب عملها وأدائها، وتمكينها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية، ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. ويرحبون في هذا الصدد بكافة المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، بما فيها الورقة المقدمة من دولة قطر والمقترح المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية

إصلاح أوضاع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية

ويوجه القادة الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك وأعضائها المنبثقة عن قمة القاهرة الأخيرة على ما قاموا به من جهود لتنفيذ قرارات القمة، مؤكداً على أهمية هذه اللجنة كآلية عمل ضرورية تتولى متابعة تنفيذ قرارات القمة، والتحرك على الساحتين الإقليمية والدولية، ويقررون استمرارها في عملها، على أن تتولى رئاسة القمة، بالتشاور مع القادة العرب، أمر تشكيلها، وأن تعقد اجتماعاتها كل شهرين على المستوى الوزاري، وشهرياً على مستوى المندوبين الدائمين أو الممثلين الشخصيين للوزراء في مقر الأمانة العامة للجامعة، أو في إحدى الدول الأعضاء التي تطلب استضافة أعمالها.

توجيه الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك وأعضائها

المنبثقة عن
قمة القاهرة
والتأكيد على
استمرارها
في عملها

وعملاً بما جاء في آلية الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وفي ضوء الاتفاق الذي تم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن تبادل رئاسة القمة بينهما، يقرر القادة عقد الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية خلال شهر مارس/ آذار عام 2002، على أن تعود دولة البحرين لتولي رئاسة الدورة الخامسة عشرة وفقاً لقاعدة الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في تولى رئاسة القمة.

عقد الدورة
العادية
الرابعة
عشرة
لمجلس
جامعة الدول
العربية على
مستوى
القمة في
بيروت
مارس
2002

ويتوجه القادة بخالص التحية ووافر الامتنان إلى الشعب الأردني الشقيق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحاط بها الوفود المشاركة في القمة العربية، ويعربون عن تقديرهم الكبير لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم للجهد الكبير الذي بذله لإنجاح أعمال مؤتمر القمة، ولحسن الإعداد والتنظيم. وأشادوا بالحكمة والمثابرة والكفاءة التي أدار بها جلالتهم جلسات العمل، والتي كان لها أبلغ الأثر في إنجاح أعمال القمة، والتوصل إلى النتائج الهامة التي توجت اجتماعاتها والتي من شأنها أن تعزز مسيرة العمل العربي المشترك وتحقق المصالح العليا للأمة العربية وتساهم في صيانة الأمن القومي العربي.

الإعراب عن
الامتنان
لشعب
الأردني
ولجلالة
الملك عبد
الله الثاني
ابن الحسين
على
الضيافة
وحسن
الإعداد
والتنظيم

إعلان عمّان

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعون كمجلس لجامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية الثالثة عشرة) في عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 2 و3 من شهر محرم لسنة 1422 هـ الموافق 27 إلى 28 من شهر مارس/ آذار لسنة 2001م. وبعد أن أجرينا تقويماً شاملاً للوضع العربي والعلاقات العربية - العربية، وللظروف التي تعيشها الأمة، وفي ضوء التحديات التي تواجهها، والتهديدات التي تمس الأمن القومي العربي، وما آلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط من شلل. أخذين بعين الاعتبار المتغيرات في النظام الدولي، لاسيما ثورة المعلوماتية، والعولمة، وبروز التكتلات الإقليمية الضخمة، وتفاعل الحضارات والثقافات.

وانطلاقاً من المسؤولية القومية، ورغبة في تعزيز العلاقات العربية وتنميتها بما يحقق الأهداف العليا للأمة، ويصون أمنها القومي، ويحفظ كرامتها، نعلن ما يلي:

التمسك بالروابط القومية وأواصر الأخوة التي تجمع أبناء الأمة ووحدة الهدف بين شعوبها، وبمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافها، والمحافظة على الأمن القومي العربي على أساس احترام سلامة كل دولة وسيادتها على أراضيها ومواردها وحقوقها، وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية أو استخدام القوة أو التهديد بها، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعن طريق الحوار والتفاوض، والالتزام بآليات فض النزاعات بالطرق السلمية.

التأكيد على الالتزام بقرار عقد القمة العربية بشكل دوري، وفي موعدها لما لذلك من أهمية في استمرار تطوير العمل العربي المشترك.

**التمسك بالروابط
القومية ومبادئ
ميثاق جامعة الدول
العربية وأهدافها**

**الالتزام بقرار عقد
القمة العربية
بشكل دوري**

السعي لتعزيز التضامن العربي، وتفعيل العمل العربي المشترك، لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وفق منهجية جديدة تقوم على أسس ومنطلقات عملية موضوعية، وبموجب عمل تراكمي تدريجي يحفظ لكل دولة خصوصيتها ومصالحها الوطنية، ويحقق، في الوقت ذاته، التقارب المتواصل والتعاون القطاعي بين مختلف المؤسسات والهيئات العربية المتشابهة وذات التوجه المشترك في الأقطار العربية.

**تعزيز التضامن
العربي وتفعيل
العمل العربي
المشترك**

دعم التواصل بين المواطنين في الأقطار العربية بما يعزز الترابط بين مصالحهم، ودورهم في إحداث التنمية، وفي تحصين الأمة، وحماية هويتها، وتفعيل دورها، وتعزيز مكانتها.

**دعم التواصل بين
المواطنين في
الأقطار العربية**

تشجيع التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى انطلاقاً مما نصت عليه رسالتنا السمحة التي تنبذ جميع أشكال التفرقة والعنصرية، وتدعو إلى التسامح والتعايش على أساس الاحترام المتبادل، وصيانة الحقوق المشروعة.

**تشجيع التفاعل مع
الثقافات
والحضارات
الأخرى**

تقديم الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في نضالهم لاسترداد حقوقهم المشروعة، مؤكداً أن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وفي مقدمتها القدس الشريف، ومن الجولان السوري حتى حدود الرابع من يونيو/حزيران،

**دعم الأشقاء
الفلسطينيين
والسوريين**

واللبنانيين في نضالهم لاسترداد حقوقهم المشروعة

وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، هو المدخل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وأن تحقيق هذا السلام هو الضمانة الوحيدة لتوفير الأمن للجميع، مثلما أن تحقيق السلام الدائم في المنطقة مرتبط بإحلالها من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدماتها السلاح النووي الإسرائيلي. وناشد كافة القوى الفاعلة والأطراف المعنية بصيانة الأمن والسلام الدوليين تحمل مسؤولياتها بهذا الخصوص ضمن منهجية شاملة ومتوازنة ومعايير واحدة.

الدعوة إلى رفع العقوبات عن العراق

الدعوة إلى رفع العقوبات عن العراق، والتعامل مع المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والمفقودين العراقيين وغيرهم انطلاقاً من مبادئ تراثنا القومي والديني والإنساني.

الدعوة لتحقيق المصالحة العربية

دعوة الجميع إلى السمو فوق الخلافات والسعي لتحقيق المصالحة العربية، والامتناع عن ما من شأنه النيل من التضامن العربي أو تهديد الأمن القومي، وما يمس الأمن الوطني لأي من دولنا، بما في ذلك ما تقوم به بعض وسائل الإعلام، دون المساس بحرية التعبير ودور الإعلام والصحافة ورجال الفكر في خلق الرأي العام القومي المساند والداعم للعمل العربي المشترك، وفي الدفاع عن قضايا الأمة وحقوق المواطنين، والتي على رأسها حقوق الإنسان العربي.

سرعة إنجاز منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى

اتخاذ الخطوات اللازمة، وحسب ظروف كل دولة، لتسريع إنجاز منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، وتوفير الدعم الكامل للجنة الوزارية العربية المشكلة كآلية لمتابعة تطبيق قرارات القمة.

الإعراب عن التقدير البالغ للمملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

أخيراً، نعرب عن تقديرنا البالغ للمملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم لما وفرتة من رعاية، وعناية، وإعداد مميز لانعقاد هذه القمة، مؤكداً ثقتنا الكاملة في قيادة جلالتة لدفة العمل العربي المشترك بكل الحنكة والحكمة والمسؤولية والحرص على تعزيز التضامن العربي.

بيان بشأن تأييد إعادة انتخاب السيد كوفي أنان أميناً عاماً للأمم المتحدة لولاية ثانية

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد بعمان - المملكة الأردنية الهاشمية يومي 27 و28 مارس/ آذار 2001، يعبر عن تقديره للجهود التي يبذلها السيد كوفي أنان من أجل فض المنازعات بالطرق السلمية وإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين. وينوه بمساهمته لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط على أسس الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويعلن عن تأييده لإعادة انتخاب السيد كوفي أنان لولاية ثانية أميناً عاماً للأمم المتحدة.

**بيان بشأن تأييد
إعادة انتخاب
السيد كوفي أنان
أميناً عاماً للأمم
المتحدة لولاية
ثانية**

كلمة
جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين
رئيس مؤتمر القمة العربي
في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين

أصحاب الفخامة والسيادة والسمو،
رؤساء وأمراء الدول العربية،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإنه ليسرني غاية السرور، أن أرحب بكم في بلدكم الأردن، أجمل الترحيب، وأن أعرب عن عميق اعتزازي، وشعب المملكة الأردنية الهاشمية بكم، إخوة أعزاء، وقادة نكن لهم كل الاحترام والتقدير، وباستضافة هذه القمة، وهي القمة العربية الثالثة التي حظي الأردن بشرف استضافتها. كما يسرني أن أرحب أيضاً، بالسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد عبد الواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والسيد سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. إن الأردن لا يعتز بشيء أكثر من اعتزازه بانتمائه لأمة العربية، وحرصه على النهوض بواجبه تجاه قضاياها العادلة، وتوحيد كلمتها، وحشد طاقاتها من أجل المستقبل، الذي يليق بتاريخها، ودورها الحضاري والإنساني العظيم.

أصحاب الفخامة والسيادة والسمو،

لقد كانت القمم العربية السابقة في معظمها، تعقد للاتفاق على مواقف موحدة، تجاه القضايا التي استدعت انعقادها، وبالتالي فقد كانت تلك القمم محكومة بظروف خاصة، تجعلها أقرب إلى رد الفعل منها إلى الفعل، المستند إلى الرؤية الشمولية، والريادة وأخذ زمام المبادرة. أما قممتنا هذه، وهي التطبيق الفعلي لقرار قمة القاهرة الأخيرة، التي كان لجهود فخامة الرئيس محمد حسني مبارك الدور الكبير في إنجاحها، والذي نص على ضرورة انعقاد القمة العربية بشكل دوري في كل عام، فهي تؤسس لمنهج جديد في مسيرة العمل العربي المشترك، يستند إلى استمرار التواصل والتشاور والتنسيق، بغض النظر عن الخلافات الأنية العابرة، والظروف التي قد تمر بها هذه المنطقة، وقد يشكل هذا المنهج الحد الأدنى، من طموحات الأمة، وتوقعات المواطن العربي، الذي يتطلع إلى تفعيل النظام العربي بكامله، وتفعيل مبدأ العمل العربي المشترك، على أساس من التضامن والتكامل، وتعظيم القواسم المشتركة، ونقاط الاتفاق، ومعالجة القضايا الخلافية، من منطلق وضع المصلحة العربية العليا، فوق كل المصالح والاعتبارات.

إن مواجهة التطورات العالمية المتسارعة من حولنا، والتي تشتمل على العديد من التحديات والتجمعات الاقتصادية، التي تسعى لتوجيه وتوظيف العولمة لمصالحها، تستدعي أن نعمل معا، وأن نكون مجموعة متكاملة، وقادرة على مواكبة تلك التطورات، والتفاعل معها، بثقة ووعي، وقدرة أكبر على مواجهة الآثار السلبية لهذه التطورات على شعوبنا ودولنا.

أصحاب الفخامة والسيادة والسمو،

لقد عانت أمتنا العربية عبر العقود الماضية، وبخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة، من الخلافات والصراعات، وغياب التضامن العربي، وتراجع مفهوم العمل العربي المشترك، فاستهان بها القاصي والداني، واستقوى عليها الضعيف قبل القوي، وأصبح المواطن العربي يشعر بالإحباط والمرارة وانعدام الثقة بالنفس والمستقبل، وقد أن لنا أن نطوي صفحة الماضي، وأن نتجاوز ما بيننا من خلافات، وأن نفتح صفحة جديدة في العمل العربي المشترك، بقلوب صافية، وضمائر نقية، تجسد ما بيننا من أخوة، وروابط مقدسة ومصالح مشتركة، فالتحديات التي تواجهها أمتنا كبيرة، ولا بد لنا من مواجهة هذه التحديات، والارتقاء إلى مستوى الطموحات والآمال التي تسعى شعوبنا لتحقيقها.

ولقد عانى الشعب الفلسطيني طيلة أكثر من نصف قرن أشد المعاناة، وناضل في سبيل الدفاع عن حقوقه وأرضه المحتلة، بكل الوسائل الممكنة، وروى بدم شهدائه كل بقعة من أرضه الطهور، وهاهو اليوم يقترب من تحقيق حلمه بتحرير أرضه، واستعادة حقوقه المشروعة، ولا بد لنا من الوقوف إلى جانب هذا الشعب العربي المناضل، وتقديم كل أشكال الدعم والمساندة، التي تمكنه من الوصول إلى حقوقه كاملة، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس.

ولا بد لنا أيضا من الوقوف إلى جانب الأشقاء في سوريا من أجل تحرير أراضيهم المحتلة كاملة، وحتى خط الرابع من حزيران عام 1967، وإلى جانب الأشقاء في لبنان، لاستكمال تحرير أراضيهم المحتلة، وصولا إلى تحقيق السلام الشامل والدائم والعاقل، الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

أما العراق الشقيق فقد طالت معاناته، وتجاوزت كل التصورات، وقد أن الأوان لوضع حد لهذه المعاناة، ورفع الحصار عن هذا البلد العربي، الذي كان على الدوام في طليعة الأمة، في الدفاع عن قضاياها وحقوقها، وهو الذي ما توانى في أي يوم من الأيام، عن التضحية، أو تلبية نداء الواجب والأخوة،

أصحاب الفخامة والسيادة والسمو،

إن التحديات التي تواجهها أمتنا، والتحويلات التاريخية، التي يشهدها العالم من حولنا، تجعل من العسير، إن لم يكن من المستحيل، على أي قطر من أقطارنا، أن يتصدى لها منفردا، وأن ما بين أقطارنا وشعوبنا، من عوامل الوحدة، والقواسم والمصالح المشتركة، ما يجعلنا أكثر تجانسا، وأقرب إلى تحقيق طموحات شعوبنا، في الوحدة والتضامن والتكامل، من أي تجمع إقليمي أو اقتصادي آخر. فلتكن قمتنا هذه، بداية عهد جديد، في العمل العربي المشترك، وانطلاقة حقيقية، باتجاه التضامن والتكامل، في سائر المجالات السياسية والاقتصادية، والأمن القومي، وليكن عملنا منذ هذه اللحظة مبنيا على المؤسسية، والرؤية الشمولية، وليس مجرد رد فعل، أو حماس عاطفي، ينتهي بانتهاء أسبابه ودواعيه.

وفي الختام، أكرر الترحيب بكم، وأتمنى لكم طيب الإقامة في بلدكم الأردن، وأسأل المولى عز وجل، أن يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا، وأن يجعل النجاح حليفنا، في قمتنا هذه وفي كل لقاءاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية مرتبة حسب الحروف الهجائية للدول الأعضاء

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين

رئيس الجمهورية التونسية فخامة الرئيس زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئيس جمهورية جيبوتي فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

رئيس جمهورية السودان فخامة الرئيس الفريق عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية العربية السورية فخامة الرئيس بشار الأسد

رئيس جمهورية الصومال فخامة الرئيس عبد القاسم صلاح حسن

نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في جمهورية العراق معالي السيد عزة إبراهيم

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عُمان صاحب السمو السيد فهد بن محمود بن محمد آل سعيد

رئيس دولة فلسطين فخامة الرئيس ياسر عرفات

أمير دولة قطر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية فخامة الرئيس العقيد عثمان غزالي

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس الجمهورية اللبنانية

فخامة الرئيس العماد إميل لحود

قائد ثورة الفاتح العظيم الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
رئيس جمهورية مصر العربية

الأخ العقيد معمر القذافي

فخامة الرئيس محمد حسني مبارك

وزير الشؤون الخارجية والتعاون - المملكة
المغربية

معالي السيد محمد بن عيسى

الوزير الأول (رئيس الوزراء في الجمهورية
الإسلامية الموريتانية)

معالي الشيخ العافية ولد محمد خونا

رئيس الجمهورية اليمنية

فخامة الرئيس الفريق علي عبد الله صالح